

العلم وائمة الشرع ورؤس المجتهدين وان كلام مثله حقيق بالحمل على الصحة والسداد ولا يظن فيه غير ذلك ووصى بالاعتناء بكلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ( وصاحب الغاموس شافعي اساء الادب في امام الاثنية ابي حنيفة رحمه الله وقدح في كلامه ونسبه الى التوهم ثم لم يقنع بهذا القدر حتى كرره واتبعه بالقدح في انبل اصحابه تمسكيا لايصح عليه الاعتماد رجلا برتبة الفقاهة ومنصب الاجتهاد ( وابوعبيد الحافظ انبل منه براتب واقدم مناصب قدره بذكره محمدا رحمه الله وقد صرح عن الشافعي مبالغة في مدح محمد بن الحسن رحمه الله واعترافه بانهم ما كانوا يعرفون الا القليل الى ان قدموه على ما رواه الحافظ ابو نعيم الاصفهاني وانه كان اذا تكلم خيل لك ان القرآن انزل بلغته ( ولا يصح نسبة التوهم الى الجوهرى رحمه الله في ذلك له اربعة فضلا عن الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله ( وسباق الحديث وسياقه يدل على ما ذهب اليه اصحابنا رحمه الله لانه في معنى عن عمد وعن صالح وعن اعتراف واظهر منه حديث ابن عباس وعبادة بن الصامت رضي الله عنهم \*

( قال ) العلامة المحقق صدر الشريعة رحمه الله في كتابه التنقيح اجارة الحر تنعقد بلفظ البيع دون العكس لان ملك الرقبة سبب لملك المتعة وقال في توضيحه انما قيد بالحر حتى لو كان عبدا ثبت البيع ( وقال صاحب التلويح يعني لو قال بعثت نفسي منك شهر ابدى لم يعمل كذا ينعقد اجارة ولو ترك واخذ من القيود يفسد العقد ولو قال بعثت عبدي او دارى منك بكذا فان لم يذكر المدة ينعقد بيعة لا مكان العمل بالحقيقة مع تعذر شرط المجاز وهو بيان المدة وان ذكر المدة فان لم يسم جنس العمل فلا رواية فيه وان سماه مثل بعثت عبدي منك شهرا بعشرة لعمل كذا انعقد اجارة لان اطلاق البيع على الاجارة متعارف عند اهل المدينة فيجوز عند غيرهم اذا اتفق المتعاقدان عليه كذا في الاسرار وقيل ينعقد بيعة صحيحا بحمل المدة على قاحيل الثمن او بيعا فاسدا عملا بالحقيقة القاصرة انتهى كلامه ( اقول ظاهره توجيهه لكلام المصنف رحمه الله وبيان لمراده ولكن نصب عينه ومطمح نظره الاعتراض عليه في تقييده انعقاد الاجارة بلفظ البيع بصورة الحر ومحصله ان ذلك اشتغال بما لا يعنيه واعراض عما هو يصدده حيث قيد صورة انعقاد الاجارة بلفظ البيع بالحر وهو مستغن عنه وترك التقييد بذكر المدة وجنس العمل وهو محتاج اليه فانه لا فرق بين الحر والعبد في انعقاد

الاجارة اذا روى القيد ان لقيام القرينة وتحقيق العلاقة ولا في عدم انعقادها اذا ترك واحد منهما اذ يفسد العقد في صورة الحر لانقضاء القرينة وينعقد بيعة في غيرها لا مكان العمل بالحقيقة على ما فصله القاضي الامام ابو زيد الدبوس من اكبر الحنفية رحمهم الله في كتابه الاسرار وانما يتحقق الفرق على القول الاخير المرجوح ( ولكن هذا الاعتراض ليس بشيء لان المصنف رحمه الله ليس في صدد بيان التفرقة بين الحر والعبد في انعقاد الاجارة وعدمها حتى يرد عليه الاعتراض بعدم التفرقة ولا في صدد بيان شرايط جواز المجاز حتى يرد عليه ان مجرد الحرية غير كافية في صحة المجاز بل لا بد من ذكر المدة وتسمية جنس العمل وانما هو في صدد تفريع المثال الجزئي على ما قررره من الاصل الكل وهو صحة اطلاق السبب على السبب دون العكس فيما كان السبب سببا محضا ولا يخفى ان انعقاد الاجارة بلفظ البيع دون العكس بناء على هذا الاصل مختص بصورة عقد الحر واما انعقادها بلفظ البيع في الاسرار فهو على الحقيقة بناء على تعلل اهل المدينة لا على التجوز بناء على الاصل المذكور فعرف ان بيانه ذلك لم يقم بوظيفة الشرح ولا حصل به ما قصده صاحبه من الجرح والله سبحانه ولي الفضل والانتقام \*

اعلم ان المشايخ رحمهم الله جعلوا الخلاف في مباحث الهداية والاضلال من تفاريع مسئلة خلق الافعال وذلك يدل على ان الخلاف ليس في تعيين المعنى اللغوي للهداية الذي يتكفل ببيانه من اللغة ويقوم به ائمة العربية ولا في المعنى الاصطلاحي الذي يسوغ فيه كل احد ما يحبه بل الخلاف انما هو في المراد منها حيث نسب الى الله تعالى في كتابه وسنة رسوله ( وقد فسرت الهداية قارة بالدلالة على ما يوصل الى البغية ونسب الى اهل السنة واخرى بالدلالة الموصلة اليها ونسب الى المعتزلة والتفسير الثاني اوردده صاحب الكشاف رحمه الله والنزاع وان طال في هذا الباب الا ان كلامهم لم يسلم كل السلامة من الوهن والاضطراب ففي التبصرة لابي المعين النسفي رحمه الله لما ثبت ان الله تعالى خلق افعال العباد فكان هو الذي خلق فيهم فعل الهداية والاضلال فوجد منه الهدى والاضلال ( ثم الذي يبطل جميع ما ذهب اليه المعتزلة من التاويل قوله تعالى مخاطبا لنبيه صلى الله عليه وسلم انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء ولو كان الهداية هي البيان لكان النبي صلى الله عليه وسلم يهدي من احبه فدل على ان وراء البيان هداية اخرى ( وقال الفاضل

في صورة العبد اذا اراد  
روى القيد ان



التفتان في شرح العقائد المذكور في كلام المشايخ رحمهم الله ان الهداية عندنا خلق الاهتداء ومثل هداية الله فلم يهتد مجاز عن الدلالة والدعوة الى الاهتداء ( وعند المعتزلة بيان طريق الصواب وهو باطل لقوله تعالى انك لا تهدي من احببت ولقوله عليه السلام اللهم اهد قومى مع انه بين الطريق ودعاهم الى الاهتداء ) والشهور ان الهداية عند المعتزلة هي الدلالة الموصلة الى المطلوب وعندنا الدلالة على طريق بوصول الى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء او لم يحصل انتهى ( اقول من فسر الهداية بالدلالة الموصلة لم يرد الايصال بالفعل وانما اراد كونه سببا للوصول مؤدية اليه ولو فيما يؤل ولا فرق بين التفسيرين ( الا في العبارة ) ومن تجسم ببيان الفرق انما وقع فيه لما فرغ سمعه الخلاف المشتهر بين المعتزلة واهل السنة والجماعة في مسألة الاضلال والهداية وراى صاحب الكشاف فظن انه مبنى على هذا الخلاف ثم اعتبر الايصال بالفعل في الثاني دون الاول ليحصل الفرق بينهما ويصح نسبتها الى محق ومبطل ( وهو غير محتاج اليه ولا قاعدة لاهل الاعتزال تدعوهم الى اعتبار فعلية الايصال ولا ضرورة معهم تحلهم على هذا التفسير المحال مع ظهور ان معنى الدلالة والهداية بحسب اللغة ليس مجرد الايصال بالفعل المستلزم للوصول ( ولكن المعتزلة لما لم يصح نسبة الهداية والاضلال على مذهبهم العقيم وراىهم السقيم الى الله تعالى من حيث انهم يجعلون العبد مستقلا في افعاله الاختيارية ككاهن من الاهتداء والضللال والغواية وغيرها صرفوها عن ظاهرها وحملوها على معنى غير متبادر منها وقالوا المراد من الهداية اراءة الطريق وبيان الحق ومن الاضلال وحده انه ضلال او تسميته به ليصح نسبته اليه تعالى مع اعترافهم بان معناها الحقيقي هو الدلالة كما انهم يؤلون نحو قوله تعالى ختم الله على قلوبهم بتركهم على الكفر لان معنى الختم ذلك بل لانه المراد في المقام حيث قالوا انهم لما رسخت اعراقهم في الكفر واستحكمت بحيث لم يبق طريق الى تحصيل ايمانهم سوى الاجاء والفسر ثم لم يفسرهم ابقاء على غرض التكليف عبر عن تركه بالختم مجازا ( ويؤيد ذلك ان المشايخ رحمهم الله عبروا عنه بالتأويل ( والحق ان الهداية دلالة وارشاد الى ما هو محمود وخير ولها مراتب لا يحصيها عد واطوار لا يحصيها حد ولكن اجناسها الشاملة لها تنحصر مرتبة في اربع ( الاول افاضة القوى الممكنة من الاهتداء الى مصالحه من القوة العاقلة والحواس الظاهرة والمخاطرة

الباطنة

الباطنة واليه اشار بقوله سبحانه ربنا الذي اعطى كل شىء خلقه ثم هدى ( والثاني اقامة الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد واليه اشار بقوله ومدينه النجدين ) والثالث الدعوة بارسال الرسل وانزال الكتب وايضا عنى بقوله وجعلناهم ائمة يهتدون بامرنا وقوله ان هذا القرآن يهدي للتى هي اقوم ( والرابع شرح الصدور وكشف السرائر على القلوب وراءة الاشياء على ما هي عليها وهذا القسم مما يختص بنيله الانبياء والاولياء وهو المراد بقوله اولئك الذين هدى الله فبهم اقتدوا لقوله والذين هادوا فبما هدانا لهم يسملنا والهدات من العباد الانبياء والعلماء الدعوات الى السعادة الاخروية والصراط المستقيم بل الله الهادى لهم على سنتهم وهم مسخرون تحت قدرته وقديره حيث قال انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء وهو اعلم باليهتدين ( فملحوظ المشايخ رحمهم الله من ان المراد من هداية الله خلق فعل الاهتداء مستقيم بالنسبة الى كل نوع من انواعها ومراقبتها لما ان الخالق والموجد هو الله وحده فهو الهادى بالحقيقة ( وان كانت نسبتها الى غيره كما في قوله تعالى انك لتهدى الى صراط مستقيم وان هذا القرآن يهدي للتى هي اقوم ايضا على الحقيقة على ما هو طريقة الحنفية ) والايات الدالة على تخصيص الهداية بقوم دون قوم كما في قوله تعالى ان الله لهاد الذين امنوا وقوله فهدى الله الذين امنوا اسبلوا فكلوا امتدوا زادهم هدى وقوله اولئك على هدى من ربهم وقوله فان موعظة للمتقين الى غير ذلك ناظرة الى تلك الاطوار ونازلة في مرتبة من هذه المراتب ( وحيثما وقع النقص عن الله تعالى كما في قوله والله لا يهدي القوم الظالمين وعن النبي صلى الله عليه وسلم كما في قوله تعالى انك لا تهدي من احببت فالمراد منها مطلق الهداية باعتبار تحققها في ضمن المرتبة الخاصة منها وقد تقرر في مقده ان اطلاق العام على الخاص من حيث انه مصداقه ومطابقه لا من حيث الخصوصية وبالنظر الى العلاقة من الحقيقة ( واما تفسيرها بالدلالة الموصلة بالفعل الى البنية فظاهر الانتقال بقوله تعالى واما نود فهدى بنهم فاستجوا العسى على الهدى من حيث انهم لم يؤمنوا بنبيهم قط ( كما ان جعلها مجرد بيان الطريق وراءة الحق باطل قطعاً بقوله تعالى ومن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً من حيث انه يلزم منه ان يكون كل من يهديه



الله الطريق من الكفار مشروح الصدر وهو مع ابائه عن الوقوع بوجوب الاجتماع  
مع تضييق الصدر لعدم ايمانه فان الله تعالى اخذه وبقوله فمنهم من هدى الله ومنهم  
من حقت عليه الضلالة من حيث فوات المقابلة بينهما وبقوله لو شاء الله لهدىكم  
اجمعين وبقوله كذلك بين الله ابته لعلكم تهتدون من حيث ان البيان معلل  
برجاء الاهتداء وبقوله بل الله يبين عليكم ان هدىكم للايمان ان كنتم  
صادقين وبقوله اخن صدقكم عن الهدى بعد اذ جاءكم وبقوله وما انت  
بهادى العى عن ضلالتهم وبقوله ليس عليك هديهم وبقوله انك لا تهدي من  
احببت من حيث انه عليه السلام هدى وبين الطريق لمن احبه ولغيره  
ولا يصح النفي اصلاً لعموم الهداية بهذا المعنى ( والقول بان صحة نفي  
الارادة عنه عليه السلام بالنظر الى ان التمكن منها والافتقار إليها إنما هو من  
الله تعالى فهي وان كانت بحسب الظاهر منسوبة اليه صلى الله عليه وسلم لكنها  
بحسب الحقيقة منسوبة اليه تعالى ( ثم تخصيص النفي بمن احب يجوز ان يكون  
تسلياً له لانه صلى الله عليه وسلم دعا بعض احبابه فلم يؤمنوا وحصل له بذلك  
حزن فزالت فمع انحرافه عن مذهب الخفية وعدم نهوضه جواباً عن النقص بمثل  
قوله تعالى والله لا يهدي القوم الفاسقين يقتضى عدم صدور الهداية عنه صلى الله  
عليه وسلم بالنسبة الى من احبه حتى يكون النفي عنه تسلياً له واعتذاراً عنه  
( وليس كذلك فانه عليه السلام دعاه الى الحق واره الطريق لا محالة فهذه الآية  
تدل على ان المنفى عنه ليس اراءة الحق وبين الطريق بل الذى يكون وراءه  
من عطاء الاهتداء وسلوك الطريق المستقيم ونسال الله تعالى اتباع الحق في كل مقام  
وهو ولي الهداية والانعام \*

( قال الله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين الآية  
ذكر سبحانه وتعالى قوله من بعد وصيه يوصى مرتين مرة بعد بيان  
سدس الام واخرى بعد تشريك الاخوة وفي الموضوعين اختلاف القراءتهم  
الله وعبارة الشاطبي رحمه الله فيه \* بيت \* ويوصى بفتح الصاد صح كما دنا  
ووافق حفص في الاخير محصلاً \* ومقاد هذه العبارة ان ابا بكر وابن عامر وابن  
كثير قرأوا يوصى في كلا الموضوعين بالفتح ووافقهم على ذلك حفص في الاخير  
والباقون من رجال السبعة بالكسر فيها فالجواب ان حفص بن سليمان احد راوي  
عاصم قرأ فيما عقب سدس الام بالكسر وفيما عقب تشريك اولاد الام بالفتح وقرأ

ابن كثير وابن عامر وابوبكر شعبة بن عياش احد راوي عاصم بالفتح فيها ونافع  
وابوعمر وحمزة والكسائي ويعقوب بالكسر فيها وهكذا في كتب القراءات والتفسير  
فكان الاختلاف بالفتح والكسر عن عاصم رحمه الله وحده في الاول فقط ( ولعل وجه  
اختياره ذلك موافقة قوله توصون بها ويوصين بها وانسيال الضمائر السابقة في الاول  
الى الميت وتخلل بيان حكم اولاد الام في الثاني ( وقد اهل العلامة البيضاوي رحمه  
الله بيان اختلاف القراء في الاول وقال في تفسير قوله تعالى من بعد وصية يوصى  
بها اودين غير مضاف وهو حال من فاعل يوصى المذكور في هذه القراءة والدلول  
بقوله يوصى على البناء للمفعول في قراءة ابن كثير وابن عامر وابن عياش عن  
عاصم انتهى وذلك خطأ من حيث انه يقيد اتفاق القراء في الاول وان قراءة  
حفص عن عاصم في هذا الموضع بالكسر ( وليس كذلك وكان الواجب  
عليه بيان الخلاف في الاول بحسب التزامه التعرض لتفسير القراءات الثمانية التي  
وافقها قراءة يعقوب بن اسحق المصنف رحمه الله وان ينسب هذه القراءة الى  
عاصم دون ابن عياش ويختلف قوله ابن عياش عن في الثاني لانفاق كل من حفص  
وابوبكر على الفتح فيه ولما اختلفا في الاول والقراءة تنسب الى الاصل وانما  
تنسب الى الراوي فيما عدا عن الاصل اختلاف رواية فيها ابداً انابان الراوي  
الاخر على خلاف هذا ( وفي بعض النسخ منه بين الخلاف في الاول دون اصلاح  
الثاني ( وهكذا عبرته فيما وقفت عليه من النسخ العتيقة المختلفة الكثيرة جداً  
من تفسيره وتبعتها مدة عشر سنين واكثر ولم اقف على ما يكشف عن وجه  
الصواب ثم ظفرت في سنة الى ومائتين وثمانين بنسخة منه قال فيها  
في الاول بعد قوله والدين انما يكون على الندور وقرأ ابن كثير وابن عامر  
وابوبكر بفتح الصاد وحذف قوله ابن عياش عن في الثاني على الصواب ( والقراين  
تدل على ان هذا منقول عليه ولان حق العبارة على هذا زيادة كلمة منه وخوها  
بعد قوله من بعد ما كان من وصية ليكون اشارة الى قراءة الكسر ( وقد اخرج كاتبها  
اتباعها بالثمان وثمانين سنة في عهد سليم كرى خان بن بها در كرى خان  
فيكون قبل هذا التاريخ بمائتي سنة كاملة في زمان استقامة الدولة المتتالية بقرين  
هذا والله ولي الارشاد \* تمة هذا التحرير \*

وبوعيد ذلك ما وقع في تفسير زبدة الانوار والمواهب لاحمد بن عبد الله